التغير في الإدارة الأمريكية كمؤثر في العلاقات المصرية الأمريكية

إيريني سعيد شكري بطرس

إشراف

أ.د/ ريمان أحمد عبد العال أ.د/ رشا عطوة عبد الحكيم ضبيش

المستخلص:

إن العلاقات المصرية الأمريكية تأثرت بالإدارات المتعاقبة وتوجهاتها المختلفة، وذلك مع مجموعة من الثوابت أبرزها الدور القيادي للبلدين إن كان لواشنطن على المستوى الدولي، أو القاهرة على المستوى الإقليمي، وهو ما خلق مساحة مشتركة من التفاهم والسعي المشترك من أجل تخطى وتجاوز الفجوات، لكن ظلت الدبلوماسيات بين البلدين عرضة للتغيير.

والمتابع لإدارة الولايات المتحدة الخارجية، بإمكانه ملاحظة الفروق بين قناعات الخارجية إبان الإدارة الأمريكية الديمقراطية، والإدارة الأمريكية الجمهورية، كون الديمقراطية تحكمها مجموعة من القناعات الليبرالية المتعلقة بالحقوق، الحريات، ضرورة المساواة بين الأفراد، أما الإدارة الجمهورية ترتبط بالفكر اليميني المتقدم، وما يتعلق به من توجهات محافظة.

ومن هنا تسعى الباحثة خلال هذه الدراسة من أجل معرفة أثر التغير في الإدارة الأمريكية سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية كعامل مؤثر في العلاقات المصرية الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الأمريكية الديمقراطية – العلاقات المصرية الأمريكية – تغير الإدارة

Abstract:

The US-Egyptian relations have been influenced by successive administrations and their varying orientations. However,

there have been certain constants, most notably the leadership roles of both Washington on the international level and Cairo on the regional level. This shared leadership has created a common ground for understanding and a joint endeavor to overcome differences. Nevertheless, diplomacy between the two countries has remained subject to change.

Those who follow US foreign policy can observe the differences between the beliefs of the US State Department under Democratic and Republican administrations. Democratic administrations are generally guided by liberal beliefs related to rights, freedoms, and the need for equality among individuals. Republican administrations, on the other hand, are associated with advanced conservative thought.

This research aims to examine the impact of changes in US administrations, whether Democratic or Republican, as a factor influencing US-Egyptian relations.

Keywords: US Democratic administrations, US-Egyptian relations, administrative change.

المقدمة:

إن كانت الولايات المتحدة يعرف عنها، كونها دولة المؤسسات، وأن صناعة القرار الخارجي أو الداخلي، هو نتيجة لقناعات هذه المؤسسات مجتمعة، إلا أنها شأنها شأن أي دولة حاضرة على الساحة الدولية أو الإقليمية، سرعان ما تتغير سياساتها الخارجية بتغير الإدارة أو نظام الحكم، فما يحكم سياستها الخارجية من قناعات

وتوجهات إبان الحكم الديمقراطي، يختلف عما يحكمها إبان العهد الجمهوري، بالتالي فإن العلاقات فيما بينها وبين الدول عرضة للتغير وعدم الاستقرار.

ولعل العلاقات المصرية الأمريكية تأثرت بالإدارات المتعاقبة وتوجهاتها المختلفة، وذلك مع مجموعة من الثوابت أبرزها الدور القيادي للبلدين إن كان لواشنطن على المستوى الدولي، أو القاهرة على المستوى الإقليمي، وهو ما خلق مساحة مشتركة من التفاهم والسعي المشترك من أجل تخطى وتجاوز الفجوات، لكن ظلت الدبلوماسيات بين البلدين عرضة للتغيير، وإن كانت الباحثة تتحرك من فرضية ثابتة أو اتجاه يفترض ثمة من ثوابت مستمرة تحكم العلاقات مع مجموعة من التغيرات الطفيفة لا تتأثر بها هذه الثوابت، لا سيما إبان فترتى حكم أوباما وترامب.

والمتابع لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، بإمكانه ملاحظة الفروق بين قناعات الخارجية إبان الإدارة الأمريكية الديمقراطية، والإدارة الأمريكية الجمهورية، كون الديمقراطية تحكمها مجموعة من القناعات الليبرالية المتعلقة بالحقوق، الحريات، ضرورة المساواة بين الأفراد، أما الإدارة الجمهورية ترتبط بالفكر اليميني المتقدم، وما يتعلق به من توجهات محافظة.

ومن هنا تسعى الباحثة خلال هذه الدراسة من أجل معرفة أثر التغير في العلاقات الأمريكية الناتج عن تغير الإدارة سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية، أثر هذ التغير على العلاقات المصرية الأمريكية ...

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من ثبات اتجاهات مصر تجاه علاقاتها مع الدول المختلفة، إلا أن الدبلوماسيات فيما بين الأطراف والدول المتفاعلة، تتأثر بالعديد من العوامل والمحاور إلى جانب المعطيات الواردة، ولعل المصالح وتحقيق الأهداف في مقدمة هذه المحاور، والأهم التغير في الإدارات والقادة وما يحدثه من تأثيرات على العلاقات بين الدول وعلى شئونها سواء الداخلية أو الخارجية.

تساؤلات الدراسة:

للدراسة تساؤل رئيسي يتمثل في الآتي:

إلى أي مدى أثر التغير في الإدارة الأمريكية على العلاقات المصرية الأمريكية؟

أما التساؤلات الفرعية فكان كالآتي:

١. ما أهم مبادئ التغير في الإدارة الأمريكية؟

٢. هل يؤثر التغير في الإدارة الأمريكية على العلاقات المصرية الأمريكية؟

٣. كيف ساهمت دوائر صناعة القرار الأمريكية في التأثير على العلاقات؟

٤. خل اختلفت العلاقات المصرية الأمريكية بتحول الإدارة الأمريكية من الديمقراطية إلى الجمهورية؟

أهداف الدراسة:

١. معرفة أثر التغير في الإدارة الأمريكية والناتج عن تغير الإدارات المتعاقبة، في التأثير على العلاقات المصرية الأمريكية.

٢. الإلمام بهيكلية الإدارة الأمريكية مع أهم توجهات الإدارة الخارجية الأمريكية.

٣. تحليل أثر التغير في الإدارة الأمريكية على العلاقات المصرية – الأمريكية

أهمية الدراسة:

[أ] الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في تعرضها لمجال مهم على الساحة الدولية والإقليمية كالعلاقات الدولية بين الدول والأقاليم، ومدى تأثر هذه العلاقات بتغير الإدارات والأنظمة الحاكمة .. إلى جانب تعميم فرض مهم متعلق بطبيعة هذه العلاقات هل هي ثابتة أم متغيرة بتغير الأحداث والمستجدات والأهم القيادات.

[ب] الأهمية العملية:

تفيد الدراسة من الناحية العملية في الإلمام بثوابت التغير في الإدارة الأمريكية، ومحدداتها، ومن ثم من شأنها تحقيق المساهمة المعرفية مع غيرها من الدراسات المعنية بهذا الموضوع، والأهم التوصل إلى طبيعة العلاقة بين خلفية الإدارة الأمريكية سواء ديمقراطية أو جمهورية، وانعكاساتها على العلاقات المصرية الأمريكية، مع اتخاذ دراسة حالة فترة حكم الرئيس الأمريكي أوباما، ودراسة حالة فترة حكم الرئيس الجمهوري دونالد ترامب، ومن ثم معرفة التوجهات والقناعات الخاصة بهما وبخلفياتهما الديمقراطية والجمهورية.

منهجية الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، وهو المنهج المتعلق بالملاحظة وجمع البيانات وتحليلها، ومن ثم الوصول إلى نتائج عامة، ويتميز هذا المنهج بمساعدة الباحث في الانتقال من الجزء إلى الكل وبموجبه يمكن إجراء المقارنات ومن ثم الوصول إلى التعميمات، حيث يتم البدء فيه عبر قراءة المؤشرات السياسية ووقائعها، ومنه القياس عليها والوصول إلى نتائج، يمكنها أن تشكل تعميمات فكرية وسياسية.

تقسيم الدراسة:

يتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

المحور الثاني: الإدارة الديمقراطية وتوجه أوباما

المحور الثالث: الإدارة الجمهورية وتوجهات ترامب

المحور الأول

الإطار النظري للدراسة

- **العلاقات الدولية:**

هي شبكة المعاملات والأنشطة بين الدول وبعضها البعض، بهدف تحقيق المصالح والأهداف، وتحكمها السياسات الخارجية لهذه الدول، كما تعرف أيضا بالعلم الذى يرصد ويحلل ويراقب التفاعلات بين القوى الإقليمية والدولية، التي يباشرها المعنيون من وكلاء الدول والعاملين بالخارجية ومؤسساتها، وتعتبر نتاج قناعات إدارات الدول ومؤسساتها، أيضا ثمة ارتباط قوى بينها وبين السياسة الخارجية، ففك تشابكاتها يتطلب وتعقيداتها يتطلب إلماما قويا بالسياسة الخارجية ومرتكزاتها.[١]

وثمة عدة مدارس انطلقت من أجل تفسير وتحليل العلاقات فيما بين الدول أشهرها:

النظرية الواقعية: ترتكز بالأساس على القوة، المصلحة القومية، الأمن القومي والمعايير الأخلاقية، وقد تطورت إلى الواقعية الكلاسيكية، الواقعية البنيوية الجديدة، وأيضا الواقعية الكلاسيكية الجديدة والواقعية الدفاعية الهجومية، وهى نظرية تم اعتمادها بالأساس تماشيا مع الأوضاع العالمية، سيما عقب الحرب العالمية الثانية، بل تم استخدامها من قبل معظم المحللين السياسيين، كونها صنفت النظرية الأكثر مصداقية وفعالية، كما اجتازت النظرية الواقعية العديد من مراحل التجديد والتطوير، ولا زالت متصدرة المشهد البحثي كأفضل نظرية في تناول العلاقات الدولية وتقييمها، وبالرغم من جذورها الأوروبية، أي أن معظم الإسهامات الفكرية بالنظرية الواقعية من قبل منظرين أوروبيين أمثال إدوارد هاليت Hallet Edward، إلا أن ثمة بعض المفكرين الأمريكيين والذين ارتبطوا بالتصور الواقعي تحليلاتهم للعلاقات الدولية أمثال هولستى.holsti[٢]

المدرسة المثالية: بالرغم من القوانين الحاكمة لأطر التعاون والتنسيق بين الدول إلا أن المدرسة المثالية افترضت الواقع المثالي، في كافة التعاملات التي تحكم العلاقات الدولية. المدرسة الواقعية: تعد الأكثر واقعية-كما يطلق عليها-في تفسير الظواهر الدولية وتحليلاتها، وهي التي أرست مفهوم القوة كمبدأ يعتد به في التفسير، والصراعات والنزاعات في فرض السيطرة والسعي من أجل تحقيق المصالح.

المدرسة السلوكية: وتستخدم العلم والجانب الأكاديمي في فهم وتفسير الظواهر الدولية، والعلاقات فيما بين الدول، لتأتى مدرسة ما بعد السلوكية التي تتقابل والمدرسة المثالية في التسليم بالمنظومة القيمية في فهم أطر التعاون والتنسيق بين الدول.

- **<u>السياسة الخارجية:</u>**

يعرفها د. حامد ربيع كونها " جميع صور النشاط الخارجي، وترتبط عنده بالسياسة الداخلية، فهي نوع من التواصل بين القوى السياسية المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية، أيضا في وجهة نظر "ربيع" فإن السياسة الخارجية تبرز ضمن أبرز أدوات تأكيد السلطة والسيطرة على المجتمع.[٣]

أيضا يقول عنها "مارسيل ميرل" أنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذى يعالج مشاكل ما وراء الحدود .[٤]

ويعرفها د. علي الدين هلال كونها" محل نشاط وسلوك الفاعليين الدوليين في المجال الخارجي[٥]".

إلا أن معظم تعريفات السياسة الخارجية جاءت من منطلق التركيز على الممارسات الخارجية للدولة سواء مع نظيراتها من الدول المجاورة أو حتى تجاه المنظمات الإقليمية والدولية.

ويمكن تعريف السياسة الخارجية: كونها القناعات والتوجهات التي تحكم سياسة الدولة تجاه الدولة الأخرى، وينتج عنها علاقات تعاون أو حتى صراعات فيما

بين الدول، وربما تكمن إستراتيجيتها في الإلمام بتوجهات وقناعات الدول، ومن ثم تسهيل التعاون والتنسيق على كافة المستويات.

كما يحكم السياسة الخارجية لأي دولة مجموعة من المبادئ، أبرزها على الإطلاق تحقيق المصالح بالخروج بأكبر قدر من المكاسب والنفع العام، إلى جانب الأمن والاستقرار على الجانبين الداخلي والخارجي، وثمة مجموعة من الدول تملك قيم بعينها تتحكم من خلالها في سياساتها الخارجية، أبرز هذه القيم عدم التدخل في شئون الغير واحترام سيادة الدول، مع تعزيز القانون الدولي وإرساء مبادئ المنظمات الدولية والإقليمية.

النظام السياسي:

بشكل عام عرفه ديفيد إيستون D.Easton كونه " التخصيص السلطوي للقيم"، لكنه ارتأى أن هذا النظام يعمل معتمدا على محورين أساسيين، هما البيئة الداخلية وما تحويه من تفاعلات وانصهارات بين الحكام والمحكومين، والبيئة الخارجية وما تتعرض له من تقلبات إقليمية ودولية[٦]

القوى الكبرى الفاعلة:

هي تلك الدول التي تؤثر بفاعلية في النظام الدولي، على مصالح وسلوك وقرارات بعض الدول من خلالها استخدامها لقدراتها الشاملة الملموسة" قوة اقتصادية، ، قدرة ثقافية، قدرة معلوماتية"، وقد أجمعت كافة الأدبيات على أن نتائج الأحداث العالمية، تحديدا إنهاء الحرب الباردة بين القوتين العظمتين على تقويم القوى الفاعلة إلى ثلاث مستويات:

- **المستوى الأول**: الولايات المتحدة متفردة لكونها أكثر قوة استراتيجية متوازنة ومتماسكة "اقتصاديا، عسكريا، سياسيا، تكنولوجيا ومعلوماتيا"
- **المستوى الثاني**: الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان وبريطانيا، كدول وقوى متنافسة

- **المستوى الثالث:** روسيا الاتحادية وما تملكه من قدرات ومقومات شاملة

وعلى هذا الأساس تأتي مصر ليكون لها مكان في النظام العالمي الجديد، إلى جانب "جنوب أفريقيا، البرازيل والمكسيك، أندونيسيا، إيران ، وتركيا" وجميعها دول تتمتع بالتأثير القوى

هنا تحاول الدراسة التركيز على طبيعة النظام السياسي الأمريكي .. مع التطرق إلى تركيبة الإدارة الأمريكية ..ولعل ما يجب الإشارة إليه هي أن السياسة الخارجية الأمريكية، تعد نتاج تفاعلات جادة بين البيئة الداخلية والخارجية، كما تعبر عن قناعات وتوجهات صناع القرار.

الشكل رقم (١) يوضح تركيبة النظام السياسي الأمريكي المصدر: إعداد الباحثة

وتشكيل الإدارة الأمريكية وما تحويه من إدارات ومؤسسات صنع القرار، يحكمه طبيعة النظام السياسي، حيث تختلف النظم السياسية باختلاف الدول ودساتيرها، وثمة مجموعة من الخصائص تبرز بأي نظام سياسي، أهمها الحراك السياسي المتواصل بين مفردات هذا النظام، مع غياب الحواجز بين هذه المفردات والأجزاء، والأهم سعي هذا النظام الجاد من أجل ترسيخ أركانه وتثبيت دعائمه، ويمكن الجزم بأن النظام السياسي يختلف عن الدولة في مضامينها ومفاهيمها، فإن كانت الدولة هي المجتمع والوطن والتاريخ، فإن النظام السياسي يتمثل في المؤسسات والسلطات الحاكمة، والتي تتغير وترحل ولكن تبقى الدولة باقية.

وتعد الولايات المتحدة ضمن أبرز النظم الديمقراطية، التي انتهجت التوازن بين سلطاتها، عملا بمبدأ المفكر الفرنسي مونتسكيو، والذى ارتأى ضرورة الفصل بين السلطات، ولا سيما التشريعية والمعنية بوضع القوانين وصياغتها، والتنفيذية والمسؤولة عن تنفيذ هذه القوانين، مع بقاء السلطة القضائية مستقلة[٧]، وقبل تناول النظام السياسي الأمريكي، لا بد من تناول النظم السياسية وتصنيفاتها بشكل عام.

المحور الثاني

الإدارة الديمقراطية وتوجه أوباما:-

انتهج أوباما إبان إدارته، عقيدة بعينها تمكن من خلالها خلق حالة من التوازن بين العلاقات الدولية من جانب، وتحقيق المصلحة الأمريكية من جانب آخر، كما ابتعد قدر الإمكان عن آليات القوة العسكرية والحروب، قبل أوباما بالتعددية القطبية، لم يمانع في القبول بالقوى الصاعدة، ذلك في أطر أساسية أهمها حفظ الريادة الأمريكية إلى جانب نشر المنهجية الأمريكية وأساسها الديمقراطيات والحريات.

أراد أوباما من خلال سياسته الخارجية استقطاب الشرق بعد فترة من الحروب والصراعات، في اتجاه منه إلى تصحيح المفاهيم القديمة عن الإمبريالية الأمريكية، ذلك في إطار الاستناد على الآليات الأمريكية الأساسية سواء القوى العسكرية أو حتى الاقتصادية، وبالرغم من أن الإرهاب ظل التحدي الأبرز للغرب، إلا أن الرئيس الديمقراطي حرص على نشر القيم الليبرالية أكثر من مجابهة هذا التحدي الأبرز، لكنه في نفس الوقت سجل بعض التدخلات الواضحة في الشرق وشئون بلاده، وهو ما تجلى واضحا إبان ثورات الربيع العربي ٢٠١٠، ومن خلال ذلك سيتم تناول هذا المحور كالتالي:

- أولاً: إدارة التحديات والتهديدات الخارجية والاعتراف بالتعددية القطبية
- ثانياً: صياغة المعادلة الدبلوماسية بين الدفاع والدبلوماسية والتنمية الدولية
- ثالثاً: انتهاج الاستراتيجية الاقتصادية

أولاً- إدارة التحديات والتهديدات الخارجية والاعتراف بالتعددية القطبية:

لعبت هيلارى كلينتون دورا واضحا في السياسة الخارجية الأمريكية، إبان إدارة أوباما الديمقراطية، وبالرغم من أن الولايات المتحدة دولة مؤسسات، وكافة قراراتها تأتى من خلال التنسيق والتعاون بينها، إلا أن أوباما وهيلارى تمكنا معا من خلق سياسية خارجية، اتسمت بطابعاً مختلفاً، لذلك أكد أوباما خلال خطبه عن حالة الاتحاد، أن وزارة الخارجية منوط بها رسم السياسة الخارجية للبلاد(٨)

غير أن أولى توجهات هيلارى والتي اتفقت تماما مع أوباما، كانت انتهاج القوة الذكية بديلا عن القوة العسكرية، ذلك من أجل تحقيق هذه التوجهات الخارجية، وهدفت الإدارة الأمريكية من خلال هذه القوة الذكية إلى إحياء ما يعرف بالتعددية القطبية، والاعتراف بالقوى الصاعدة، ذلك من خلال تعزيز وتنسيق الشراكات الاقتصادية والاستثمارية، إلى جانب تحقيق تنمية عالمية حقيقية، مع إحداث نوع من التكامل وعلى كافة المستويات اقتصادية وتكنولوجية وبما يخدم على العلوم المتطورة، والأهم تامين الطاقة وعقد اتفاقيات المناخ(٩).

ولتحقيق هذه النوعية ارتأى أيضا روبرتس جيتس وزير الدفاع السابق في إدارة أوباما ضرورة بذل المزيد من المجهودات والأموال من أجل تطبيق هذه النوعية من القوة الناعمة، بديلا عن القوة عسكرية.

وأشار إلى ارتفاع الأنفاق العسكري الأمريكي لما يقارب النصف تريليون سنويا، مؤكدا أفضلية الدمج بين النوعين من القوى كأداة من أدوات السياسة الخارجية(١٠)

وحاول أوباما في هذا الصدد، صياغة معادلة معقدة من بين عدة من الأطراف، فبينما تدفعه أطراف إلى الانكفاء على الداخل، والابتعاد قدر الإمكان عن الانفتاح الدولي، تجبره أطراف أخرى على الاحتكاك العالمي، من منطلق الريادة الأمريكية والمتعارف عليها دوليا.

كما مثلت حرب أفغانستان ومعها غزو العراق عائقا أمام الإدارة الديمقراطية وسياساتها، مما ساهم في تعزيز الانتقادات والتي وجهت لأوباما، ومن ثم استند إلى اعتماد الدبلوماسية الناعمة، كبديل عن القوى العسكرية تجاه المنطقة، ومع ذلك برزت حملة الضغوط الداخلية والتي تعرض لها الرئيس الديمقراطي(١١)، في تراجع نسب المؤيدين لسياساته الخارجية، فعقب حصوله على التأييد الأمريكي عام ٢٠٠٨، بنسبة تجاوزت ٥٥%، تراجعت هذه النسبة إلى ما دون الـ ٣٠%.

يرى أوباما أن التهديدات الخارجية، والتي تتعرض لها الولايات المتحدة أصبحت أقل وطأة عن تلك التي واجهتها أمريكا إبان الحرب الباردة، وفي نفس الوقت يؤمن الرئيس الديمقراطي بالقوة العسكرية وأهميتها في إدارة الأوضاع، لكن وفق رؤية تقتضى كيفية تنفيذها والاستفادة منها، ويرى أيضا ضرورة تغير آليات وأساليب المواجهة، كنتيجة لتغير تهديدات وأنماط الأوضاع الدولية، وهو ما حاول الرئيس الديمقراطي مجاراته من خلال سحب القوات الأمريكية من العراق، تدمير القاعدة الحدودية ما بين أفغانستان والعراق، ولا شك في أن تغير المعطيات أتاح تغير مصادر الخطر، ومعظمها كما يقول أوباما تركزت في التقدم التكنولوجي والذى عزز قدرات الإرهاب(١٢)

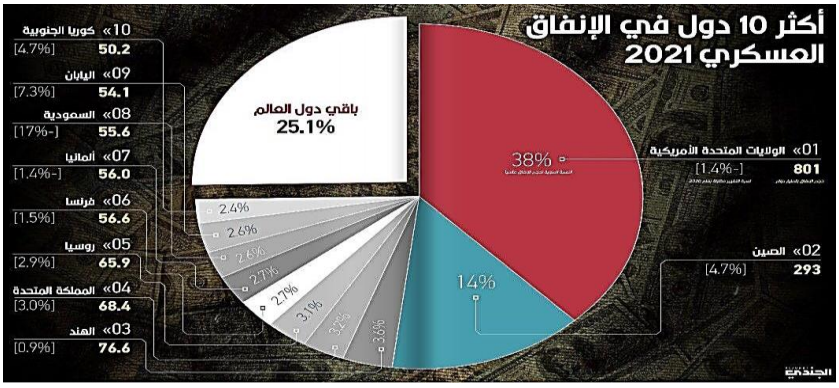

شكل رقم٥ الولايات المتحدة أكبر دول العالم إنفاقا عسكريا
المصدر: مجلة الجندي مجلة عسكرية

ثانياً- صياغة المعادلة الدبلوماسية بين الدفاع والدبلوماسية والتنمية الدولية:

طبقا لعقيدة أوباما تتجاور التنمية الدولية مع الدفاع والدبلوماسية من حيث الثقل والأهمية، فجميعها تأتى ضمن أبرز الأسس لتوجهاته وقناعاته، غير أن الشرق الأوسط يأتي في مقدمة الأقاليم والتي سعت إدارة أوباما تحديدا في استخدام المعادلة الثلاثية تجاهها، وذلك في إطار الترويج الديمقراطي والذى روجت له إبان حقبتها، إلى جانب التحولات السياسية التي رغبت في إحداثها، من خلال مجموعة من الأنشطة والممارسات، أهمها الانفتاح على منظمات المجتمع المدني في المنطقة، مع الاتجاه إلى تنظيم برامج المعونات والمساعدات، وانتهاج السياسات التنموية بهذه البلدان[١٣]

وفى هذا الاتجاه والمتعلق بالتنمية الدولية، أعلن أوباما باجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠١٠، تفاصيل السياسة الأمريكية الجديدة للتنمية الدولية، ووقتها وصفها أوباما كونها نابعة من المسئولية الأمريكية بكرامة ومستقبل كل إنسان، غير أنها تعكس المنهجية الأمريكية والمقرر أن تقود جهود التنمية.

كما أوضح الرئيس الديمقراطي أربعة مبادئ رئيسية في هذا الاتجاه، الأول من حيث معيار التنمية، فقياس مجهوداتها لا يتوقف على الإنفاق المالي أو حتى المساعدات المقدمة، إنما على مدى تمكين الدول من النمو والتحرك إلى أطر هذه التنمية.

وعن المبدأ الثاني فيرى أوباما أنه يتعلق بتغيير أسلوب رؤية الهدف النهائي للتنمية الدولية،

بحيث يتم إرشاد الدول والشعوب وقيادتها للخروج من الفقر بدلا من تقديم المساعدات الغذائية التي نجحت في إنقاذ حياة الكثيرين على المدى القصير لكنها لم تفلح في إنهاء الفقر.

أما المبدأ الثالث فتمثل في إطلاق تغير تحولي عبر التركيز على أكثر القوى الفعالة في العالم للقضاء على الفقر وخلق الفرص وهي قوى النمو الاقتصادي واسع

النطاق التي حولت كوريا الجنوبية من متلق للمساعدات إلى أحد المانحين ورفعت مستويات المعيشة من البرازيل إلى الهند بالإضافة إلى الكثير من الدول الأفريقية.

ليبرز المبدأ الأخير في الإصرار على تحمل المزيد من المسؤولية من جانب الولايات المتحدة والآخرين على حد سواء، وعلى مبدأ المحاسبة المتبادلة، حيث شدد أوباما على ضرورة أن تفي الدول المانحة للمساعدات بالتزاماتها وأن تتحمل الدول النامية مسؤولياتها.

شدد أيضا الرئيس الديمقراطي، على أن "الولايات المتحدة ظلت وسوف تظل القائد في مجال تقديم المساعدات على مستوى العالم ولن نتخلى عمن يعتمدون علينا للمساعدة في جهود إنقاذ حياة الأفراد" مؤكدا أن واشنطن "ملتزمة بوعودها وتحترم التزاماتها".

وقال إن غرض التنمية التي يعد العالم في أمس الحاجة إليها الآن هو "خلق الظروف التي تقوض من الاحتياج للمساعدات" مشيرا إلى أن بلاده "تبحث عن شركاء يرغبون في بناء قدراتهم الذاتية لتوفير احتياجات شعوبهم".

وقال أيضا أوباما "سنتواصل مع البلدان التي تشهد تحولا من الحكم الاستبدادي إلى الديموقراطية ومن الحرب إلى السلام." وأضاف قوله في القمة التي تعقد بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لتخفيف حدة الفقر "مع تحلي آخرين بالشجاعة ليضعوا الحرب خلف ظهورهم ومنهم فيما أرجو السودان فان الولايات المتحدة ستقف إلى جانب من يسعون إلى بناء السلام والحفاظ عليه[١٤]".

ثالثاً- انتهاج الاستراتيجية الاقتصادية:

كثيرا ما انتهجت إدارة أوباما الاستراتيجية الاقتصادية، واستخدام الحل الاقتصادي كأداة مهمة في سياستها الخارجية، حيث سعت إلى التوسع في النفوذ الاقتصادي، مع عقد الشراكات والاتفاقيات الاقتصادية مع تعزيز التعاون مع مختلف الأقاليم، لا سيما التوجه ناحية شرق آسيا وأفريقيا، إلى جانب استضافة المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية، وأبرزها منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط

الهادي، وعلى حد قول وزير الدفاع الأمريكي عهد أوباما ليون بايتا " الولايات المتحدة أمة باسيفيكية حاربت من أجل ازدهار وأمن دول المنطقة، حيث سعت الإدارة الأمريكية وقتها إلى خلق عالم متعدد الأقطاب الاقتصادية، إلى جانب الدعم الاقتصادي والتسليح العسكري للعديد من الدول، أبرزها إسرائيل وما تحصل عليه من منح مباشرة من الولايات المتحدة تتجاوز٣ مليار سنويا، وقروض تقترب من ٩ مليارات، مع منح غير حكومية تقترب هي الأخرى من ١٤ مليار وبشكل سنوي[١٥]، كما حصلت سوريا على ٩١٦,٤ مليوناً، منها٤٧١ مليوناً مساعدات إنسانية وإغاثات، أما السلطة الفلسطينية فتلقت ٤١٦,٧ مليوناً موجهة بالكامل للدعم التنموي، وعن لبنان فتلقى ٤١٦,٥ مليوناً، ٨١ بالمئة منها في المجال التنموي، كما حصل لبنان تحديداً على ٢٤٩ مليون قيمة للخدمات الإنسانية الإغاثية، و٧٥ مليوناً للإصلاحات الأمنية، في عام ٢٠١٤ تلقت أكبر مبلغ مادي من الولايات المتحدة بقيمة ٥٠٨ مليوناً، بينما يعدّ ٢٠١٢ الأقلبـ١٦ مليوناً، وبلغ الدعم الأمريكي الموجه لليمن حوالي ٣٠٥ مليوناً. أغلبه موجه للمعونات الإنسانية بواقع ٢٩٤ مليوناً، مع حصص منخفضة للدعم الموجه إلى الحوكمة والمجتمع المدني، إذ لم يتجاوز ٣.٧ مليوناً. وقد بدأ الدعم الأمريكي نحو اليمن يرتفع منذ عام ٢٠٠٩[١٦]

ولا شك في أن أوباما أراد من خلال توجهاته في إدارة سياسته الخارجية، التأكيد على المشاركة الأمريكية لمختلف دول العالم في مجابهة التحديات الملحة والمشتركة، كما أن الولايات المتحدة ليست ببعيدة عن التعاطي والتجاوب مع الأحداث والقضايا العالمية، بدليل الانخراط في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، إلى جانب التفاهمات والتنسيق المتواصل مع الجهات والمؤسسات العالمية والدولية، ذلك بدافع تناول الأزمات والتعامل معها، بما يضمن مواجهتها وتطويعها، كما حرص الرئيس الديمقراطي على إبراز المفاهيم الدبلوماسية والقوة الناعمة بأدواتها المختلفة كآليات أساسية تحرص الخارجية الأمريكية على استعمالها، وعلى أن الآلية العسكرية، ليست بالنفس الدور أو الأهمية إذا ما قورنت بالقوى الناعمة ومفاهيمها.

من جهة أخرى أراد الرئيس الأمريكي أيضا التقليل من تصدر أمريكا للمشهد العالمي، رغبة في عدم تحمل تبعات هذا التصدر، وما يعرف بعالم أحادي القطبية، حيث حرص على عالم متعدد الأقطاب[١٧]

قدم أوباما إلى السياسة الخارجية الأمريكية، بينما يؤمن بالقوة الأمريكية وضرورة تطويعها، وبما يتلائم مع التوازنات الدولية الواقعية والقائمة، ذلك في ظل تراجع واضح للصورة الأمريكية آنذاك، تحديدا في الذهنية العربية والإسلامية، بالإضافة إلى حرب مستعرة تركها له بوش الابن، وأداة عسكرية بارزة بقوة في مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، بالتالي لم يكن أمامه سوى تطويع الأوضاع، وانتهاج سياسة خارجية قوامها الدبلوماسية والقوى الناعمة.

وثمة عدة تحديات خارجية أبرزها ميراث من الحروب تركه جورج بوش الابن، تصدر الجماعات الإرهابية وفي المقدمة تنظيمات القاعدة، توترات على صعيد العلاقات مع روسيا، إيران، ناهيك عن قضايا عالمية ما زالت محل جدل المستويين الإقليمي والدولي، أبرزها قضايا المناخ والانتشار النووي، وجميعها ساهمت هذه التحديات في توجه أوباما ناحية هذه النوعية من السياسات الخارجية المرنة[١٨]

غير أن أهداف الولايات المتحدة ومصالحها الاستراتيجية، مع ترسيخ الإمبريالية بالمفهوم الأمريكي، جميعها عوامل ظلت المرجعية للسياسة الديمقراطيين الخارجية، وهو ما أتفق مع ما جاء بمقال دونه أوباما في مجلة الشؤون الخارجيةforeign affaire، أشار فيه إلى ضرورة تبنى أمريكا لقيادة ناجحة تحكمها رؤية حديثة، تكون متفقة والقرن الحادي والعشرين، حيث تعمد أوباما - ومن ووجهة نظره- ، التحرك من منطلق عوامل عدة أهمها نشر الديمقراطيات، وإحلال السلام، مع بحث الأزمات الملحة سواء انتشار النووي، أو الإرهاب، الأزمات الإقليمية، أيضا تحسين العلاقات بين بلاده والعالم العربي والإسلامي من ناحية[١٩]، وروسيا والصين من ناحية أخرى، حيث تحرك في إطار ما يعرف بسياسة الإعادة reset policy، لا

سيما تجاه روسيا، فقد تم تناول كافة أطر مهيئات التعاون والتنسيق معها، كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات، وأشهرها ستارت للحد من الأسلحة النووية [٢٠]

المحور الثالث

العلاقات المصرية الأمريكية في عهد أوباما

بالرغم من تغير العلاقات المصرية الأمريكية واختلافها باختلاف النظم الحاكمة وتعاقبها، إلا أن هذه العلاقات تحديدا تكتسب طابعا خاصا، حيث تحكمها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة بين الجانبين، أهمها التعاون على كافة المستويات سياسيا، عسكريا، اقتصاديا وحتى اجتماعياً وثقافياً.

وربما تميزت في عهد أوباما وأصبحت أكثر استراتيجية، نظرا لتشابك مجموعة من المصالح في المقدمة منها، المساعدات الأمريكية لمصر، والتي طالما استخدمت كورقة ضاغطة ولاعبة بشكل رئيسي في دعم أو حتى توتر هذه العلاقات، أضف أيضا التغيرات السياسية والتي شهدت مصر، إبان فترة أطلق عليها الربيع العربي، وتصدر الإخوان، كفصيل سياسي اعترفت به الولايات المتحدة، واعتمدته إدارة أوباما.

وتم تناول هذا المحور من خلال:

- أولا: اتجاهات الموقف الأمريكي تجاه أحداث يناير
- ثانيا: استراتيجية الإدارة الأمريكية بعد الأحداث
- ثالثا: الإدارة الأمريكية وثورة٣٠ يونيو

أولاً- اتجاهات الموقف الأمريكي تجاه أحداث يناير:

اعتبرت مرحلة ما بعدة ٢٥ يناير، بمثابة مرحلة فارقة في تاريخ العلاقات، حيث اختلفت طبيعتها، ولم تعد كما كانت، البداية جاءت باصطدام الجانب الأمريكي بأحداث يناير، وربما لم يكن يتوقع التحركات الشعبية المصرية وقتها، وبالرغم من حداثة الأوضاع، فلم تكن بالمعتادة على الجانب الأمريكي، إلا أنه قبل بالثورة

المصرية، نزولا على رغبة المصريين، حتى أن أوباما نفسه طالب الرئيس مبارك بضرورة التنحي.

وهنا شكل القبول الأمريكي في حد ذاته بالرغبة المصرية، انسجاما في العلاقات وعودة لتقارب حقيقي، لكنه في نفس الوقت يمكن اعتباره هدف أمريكي، تماشى والاتجاه الجديد المتعلق بنشر الديمقراطيات، حيث أخبرت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك نظيرها المصري محمد كامل يوسف، أخبرته بتطلع الولايات المتحدة إلى المجلس العسكري وقدرته على تحقيق الاستقرار للبلاد، والأهم دعم كافة التحركات من أجل التحول الديمقراطي، وضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية[٢١]

غير أن هذا التغير المفاجئ، والذى مثلته الثورة المصرية، وشهده الوضع السياسي المصري، ساهم إلى حد كبير في توتر أمريكي ملحوظ تجاه مصر، خوفا من أن تتأثر المصالح الأمريكية في المنطقة، جراء هذا التحول الديمقراطي.

وربطت الولايات المتحدة بين التحول الديمقراطي، وما سينتج عنه من عمليات إصلاح سياسي، وبين عودة التقارب المصري الأمريكي، كما وجهت حزم كاملة من المساعدات إلى منظمات المجتمع المدني وبرامج التنمية، وكله في إطار التوازن بين مصالحها وبين القيم التي تفرضها.

إلا أن الولايات المتحدة، ولا سيما بداية عهد أوباما، كانت قد ركزت على المدرسة الواقعية، متخلية عن أبرز مبادئها المثالية وما تقتضيه من اعتبارات الديمقراطية والحقوق والحريات، لكن أيضا في إطار تأمين مصالحها ومصالح حلفائها وأبرزهم إسرائيل وأمنها، حيث تراجع أوباما وقتها عن بعض المساعدات والمتجهة إلى المجتمع المدني والنشطاء وبعض المؤسسات الحقوقية[٢٢]، وثمة عدة من الجوانب ساهمت في تشكيل هذه الاتجاهات:

- أبقت الولايات المتحدة على قواعدها العسكرية والتي انتشرت بمنطقة الشرق الأوسط، رغبة في تأمين مصالحها، وتأمين عوائد النفط الخاصة بها، والأهم تصريف

صادراتها العسكرية بمليارات الدولارات[٢٣]، حيث توجد في قطر أهم العسكرية الأمريكية بالشرق القيادة الجوية للعسكرية المركزية الأمريكيةCENTCOM، كما توجد بالسعودية عدة قواعد أمريكية متمركزة في الضهران والمعروفة بقاعدة الملك عبد العزيز والرياض والمعروفة بقاعدة الملك خالد.

- أما سلطنة عمان فتحتضن أكثر من خمس قواعد أمريكية تخضع للقيادة الوسطى الأمريكية، وربما تحرك معظمها ولم يعد له وجود هناك، غير أن الكويت يرابط بها أكثر من ١٣٠٠٠٠ من الجنود الأمريكيين مع أكثر من ١٠٠٠ دبابة، كما توجد أهم القواعد على الحدود مع العراق، الإمارات أيضا وقعت اتفاقية للتعاون المشترك مع الولايات المتحدة، من أجل إنشاء مكتب عسكري وقواعد لوجيستية بحرية[٢٤]
- الصراع الناتج عن الفجوة، بين ما تدعو إليه الولايات المتحدة وبين ضمان مصالحها، حيث اتخذت ثورة يناير منحى يتفق تماما والقناعات الأمريكية إلا أن المصالح الأمريكية، كانت على العكس مما بلورته الثورة، وهو ما أظهر التخبط الأمريكي، ومن ثم التزم أوباما سياسة الحياد، منتظرا مجريات الأحداث وما ستسفر عنه، ليكشف عن أزمة دبلوماسية كادت أن تصل بالعلاقات إلى مرحلة الفتور، وكانت المعضلة في كيفية التوفيق بين مساعدة مصر على استكمال هذا المشهد الثوري من جانب، وبين الإبقاء على نظام مبارك من جانب آخر[٢٥]
- من الصعب تخيل ألا تتدخل الولايات المتحدة في مشهد بحجم المشهد المصري وتعقيداته إبان الثورة، لا سيما أن الولايات المتحدة تبحث دائما عن مصالحها بالشرق، ولها أهداف عدة بالمنطقة، أهمها أمن الحلفاء، بالمقابل أيضا فإن تدخل الولايات المتحدة تأثر بمجموعة من العناصر أبرزها عنصر المفاجأة فلم تتوقع الإدارة الأمريكية آنذاك اندلاعها في مصر، أضف أيضا استراتيجية موقع مصر وأهمية دورها الريادي بالمنطقة[٢٦]

بوجه عام اعترفت إدارة أوباما بالإخوان كفصيل سياسي مصر، لكنها في نفس الوقت، واجهت مأزق بالغ الصعوبة، تمثل في الفجوة بين ميول اللوبي الصهيوني والضاغط على الكونجرس، وميوله في الإبقاء على نظام مبارك، وبين

توجه كبار دبلوماسي إدارته وفي المقدمة هيلارى كلينتون، والتي أيدت ضرورة انتهاج سياسة خارجية تتوافق والأوضاع الجديدة، وهو ما أيدها فيه هنرى كسينجرى الأكاديمي والسياسي الأمريكي المعروف، ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق[٢٧]

ثانياً-استراتيجية الإدارة الأمريكية بعد الأحداث:

عقب أحداث يناير عاصرت مصر حالة كاملة من الانقسام على كافة المستويات، ولا سيما السياسية والاقتصادية، فيما سعت معظم الحركات الثورية للانتهاء من الاستحقاقات المرجوة بالمرحلة، وفي المقدمة منها الانتخابات الرئاسية، ليفضي المشهد بالإخوان كفصيل تصدر المشهد وحكم البلاد، حيث انتخاب الرئيس الأسبق محمد مرسى، ومنه ساد البلاد مشهد استقطاب حاد، بين الإخوان من جهة، ومعظم القوى الثورية والليبرالية.

بالمقابل فشل فصيل الإخوان في إدارة شؤون البلاد، حيث سعى إلى فرض قيم ومفاهيم، لم تعرفها مصر ولا المصريين، كما لم يتمكن من تحقيق الاستقرار سواء سياسيا أو اقتصاديا، خصوصا مع تجاوزها لمفهوم مهم يتعلق بسيادة الدولة، وهو أن أي جماعة لا تستطيع ابتلاع الدولة مهما حولت، ولكن يمكن للدولة أن تبتلع الجماعة، بدليل ضعف الإخوان وعدم تمكنهم من الإدارة والسيطرة على مقاليد الحكم عقب ٢٠١١.

كما لم تتمكن جماعة الإخوان تخطى ما يعرف بمرحلة الجماعة، فحتى بعد تسلمها الدولة بكافة سلطاتها، ظلت الجماعة منتهجة فقه الجماعة، والذى يختلف عن الدولة ودساتيرها، حيث أدارت الدولة من خلال مكتب المرشد، فتداخلت السلطات ما بين تعليمات المرشد وصلاحيات رئيس الدولة، ولم تملك وقتها لتحرك من التنظيم الضيق إلى فكر الدولة ومفاهيمها، تمكنت الجماعة من صياغة شعار الشرعية، وهو ما أضاعت في سبيله كل القيم، حينما استباحت دماء أبناء الوطن[٢٨].

فمعظم التنظيمات والجماعات الدينية بإمكانها القفز على السلطة، ولكن ليس بإمكانها إدارة حكم الدولة، مع تسيير أمور واستقرار أمنها القومي، فالجماعات

تفكيرها يتجه دائما إلى نقد ومعارضة الدول، وأحياناً كثيرة تظل في مرحلة العداء مع الدول ونظمها، والأكثر بروزا هد عدائها مع المؤسسات السيادية كالجيش والشرطة، ما صعَّب من موقفها وخلال إدارة البلاد، ومن ثم الفشل الذريع في الحكم والإدارة، فقد تسهم هذه الجماعات في المزيد من الفوضى لدى البلاد، خصوصا عندما تتصدر المشهد عقب ثورات وفترات انتقالية، وهو ما يزيد من صعوبة عملية بناء الدولة.

كما لم يتمكن الإخوان من فهم الهياكل السياسية والاقتصادية للدولة، والتغييرات الجذرية التي ألمت بها، في الوقت نفسه ركزت الجماعة على ثقافة البديل الإسلامي، متبنية خطاب تخالف الشرعية، والذى برز جيدا في خطاب رابعة[٢٩].

قبلت الإدارة الأمريكية بالإخوان كفصيل حاكم، وثمة اتفاقية عقدت بين الإخوان من جانب، وبين إدارة أوباما من جانب آخر، مفاداها أن توفر الولايات المتحدة الاعتمادية للرئيس مرسي، والقبول به في كافة الأوساط الإقليمية والدولية، بالمقابل يعكف الإخوان على صد هجمات الجماعات المتشددة والمنتشرة بالشرق، ومنعهم عن التطرق للولايات المتحدة، كون الإخوان الأكثر دراية بمفاتيح هجمات هذه الجماعات.

كما التزمت واشنطن بتحركات استراتيجية مهمة أبرزها تحقيق التقارب المصري الخليجي كنوع من الاعتمادية للإخوان، مع طمأنة إسرائيل بشأن مشروعات مرسي القادمة، وعدم الإخلال باتفاقية كامب ديفيد.

إلا أن مصر شهدت مظاهرات عارمة تحديدا في ٣٠ يونيه، ترفض حكم الإخوان وتطالب ببعض المطالب الثورية، لتتدخل القوات المسلحة في انحياز لرغبة المصريين، وبعد اجتماع موسع ضم كافة القيادات والقوى، تم الإعلان عن تعطيل الدستور، وتعيين الرئيس عدلي منصور كرئيس مؤقت للمصريين، وحل مجلس الشورى [٣٠]، تعاملت الولايات المتحدة مع التغيرات الجديدة، من منطلق التوازن بين مصالحها مع مصر وبين قيمها والتي تريد فرضها، ولم تكن وقتها راغبة في قطع المعونات.

تحفظت الولايات المتحدة في بداية الثورة، على التغيرات السريعة والتي شهدتها مصر، إلا إنها لم تنه العلاقات، وحافظت على استخدام أساليب المناورة، لكنها

أيضا سارعت في تسليم مصر، أربع طائرات f١٦ إلى جانب اثنتي عشرة طائرة أباتشى، كما أكدت السفيرة الأمريكية في القاهرة آن باترسون التزام الولايات المتحدة بتقديم المعونات، إلى جانب الالتزام بدعم العلاقات الاقتصادية مع مصر، وبحث تقديم قرض من صندوق النقد الدولي.

اختلطت المشاهد الثورية المتعاقبة على أمريكا، ولم يكن بوسعها وضع توصيف للمشهد، وإن أتضح فيما بعد مراوغتها للتوصيف، ومحاولاتها توفيق الأوضاع الجديدة مع مصالحها وأهدافها، لكن ومع تسارع وتيرة الأحداث تعاملت مراكز الأبحاث الفكرية في أمريكا، من منطلق النظرية الواقعية في تناول الحداث والتعامل معها، وهو ما دفع أوباما للتصريح بالقول أن الولايات المتحدة على استعداد تام للتعامل مع أي نظام مصري.

وحسبما أشار عدد من السياسيين، عن مصالح أمريكا مع مصر، قد تدفعها إلى دعم الاستقرار، ولعل أبرز هذه المصالح، احترام معاهدة السلام مع إسرائيل، مكافحة الإرهاب والانتشار النووي، ومن ثم توصلت الولايات المتحدة إلى حل والقبول سواء بالإخوان أو حتى المجلس العسكري فيما بعد.

يعاود من جديد البيت الأبيض، ويؤكد فيه التزام الولايات المتحدة بالحياد التام، تجاه كافة القوى السياسية، وأن انحيازها هو للشعب المصري حتى يتمكن من تحقيق مطالبه الثورية، تلك المطالب والتي خرج من أجلها.

وفي زيارة مهمة لنائب وزير الخارجية الأمريكية ويليام بيرنز، أكد أن أمريكا لم تقدم حلولا، ولن تنحاز لأحد، لكنها تطالب ببعض الإجراءات السياسية، وأهمها الإفراج عن المحتجزين، من أجل تعاون كافة القوى في معادلة سياسية شاملة، وتحقيق التحول الديمقراطي، مؤكدا الثقة في مصر وأنها ليست مثل سوريا، ولا توجد تخوفات من أي حروب أهلية داخلية بها[٣١]

ثالثاً- الإدارة الأمريكية وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣:

حرصت الولايات المتحدة، وتحديدا عقب فض اعتصام رابعة، على سرعة التوصل إلى حل سياسي، وتواصلت مع المجلس العسكري من اجل سرعة الانتقال الديمقراطي، حيث لم يكن في وسع إدارة أوباما القيام بأي دور سياسي، ولم تعد قادرة على فهم المشهد السياسي، لتداخل عوامل عدة أهمها عنصر المفاجأة، وعدم توقع ما حدث من قبل المصريين وإصرارهم، بالتالي دعت الإدارة الأمريكية إلى ضرورة صياغة معادلة سياسية، يكون أطرافها من مختلف القوى السياسية والتيارات، دون إقصاء لأحد.

مع قدوم الرئيس عبد الفتاح السيسي ٢٠١٤، انتهجت الإدارة الأمريكية مجموعة من السياسات المتناقضة، ما بين محاولات إحداث عمليات إصلاح سياسي، ومحاولات التقارب مع مصر، وما بين محاولات أخرى ركزت من خلالها على الانتقادات، وتحجيم المعونات والمساعدات، وهو ما أحدث بدوره نوعا من التراجع في العلاقات، لكن ظلت استراتيجية العلاقات ومضامينها بارزة على السطح بحكم المصالح المشتركة، والدور الريادي للبلدين[٣٢]

ظهر تخبط الولايات المتحدة واضحا في خطاب أوباما أمام west point، والذى أوضح فيه الأهداف الأمريكية، إزاء العلاقات مع مصر، وحديثه علانية عن مصالح إسرائيل، مع ضرورة مجابهة المتطرفين، والتأكيد على قوة مصر كحائط صد لهجماتهم، كما استبعد قطع العلاقات الاستراتيجية مع مصر، لكنه في الوقت نفسه أكد حتمية الضغط على القاهرة من أجل الإصلاحات السياسية المنتظرة، وتنفيذ إرادة الشعب ومطالبه.

وارتأى العديد من المتابعين للعلاقات بين الجانبين، أن الولايات المتحدة حريصة على دعم التعاون والتنسيق مع مصر، بدليل إفراج أوباما عن نصف المساعدات والموجهة لمصر، وهو ما برهن على أن المصالح الأمريكية في المقدمة بالنسبة للدولة الإمبريالية وقبيل إعلاء قيمها، فلا مفر أمام الإدارة الديمقراطية، من

التعاون مع مصر، وكافة أطيافها السياسية، وهو ما ترغبه الولايات المتحدة وتسعى إليه[٣٣]، وإن لوحظ تلاعب الإدارة الأمريكية بورقة المعونات، واستخدامها كضاغط على الجانب المصري، لكنها بالوقت نفسه تدرك استراتيجية العلاقات مع مصر، وهو ما تبين في اتصال هاتفي أجراه أوباما بالرئيس السيسي، وعقب توليه مقاليد الأمور، حيث قدم أوباما التهاني للسيسي، مؤكدا دعم أمريكا لمصر وعلى كافة المستويات سياسيا اقتصاديا، وحتى اجتماعياً وثقافياً.

استمرت الإدارة الأمريكية في تلاعبها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية، وهو ما لوحظ من تحجيم العلاقات ومشروطيتها بأهداف ومصالح الولايات المتحدة، ومصالح حلفائها وفي المقدمة إسرائيل وأمنها وبموجب اتفاقية كامب ديفيد، حيث اقر الكونجرس قانون الاعتمادات[٣٤]، ومن شأنه السماح للمساعدات لمصر، كما تم الانتهاء من دستور ٢٠١٤، وبناء عليه وصل مصر ٩٧٥ دولار كجزء من المساعدات العسكرية والاقتصادية، إلى جانب مبلغ تجاوز ٥٧٥ مليون دولار يسلم تباعا عقب الانتهاء من الانتخابات البرلمانية والعسكرية.

كما تسلمت مصر ٦٠ مليون دولار، خصصت لصندوق دعم المشروعات الصغيرة، بحلول ٢٠١٥ أقر الكونجرس بعض المساعدات، كما تم الإفراج عن طائرات الأباتشي، وذلك عقب الانتخابات وبناء على رغبة أوباما، والذى أكد دعمه لمصر[٣٥]، حيث أبلغ أوباما السيسي بإنهاء عملية تجميد تسليم الأسلحة الأمريكية للقاهرة، في إشارة منه إلى عودة العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، ذلك بعد حالة من الفتوى أصابت العلاقات، فلم تكن الولايات المتحدة قد تمكنت من صياغة المشهد والإلمام به، لا سيما عقب عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي.

وقال أوباما للسيسي في اتصاله إنه وافق على إنهاء تجميد تسليم طائرات F-١٦ وصواريخ "هاربون" ودبابات، مؤكداً له أن يطلب من الكونغرس إعادة صرف المعونة العسكرية المخصصة للقاهرة، والبالغة ١.٣ مليار دولار سنوياً.

وأضاف أوباما أن القرار اتخذ بما يتفق مع "مصلحة الأمن القومي الأمريكي" في حين أكدت أوساط مقربة منه أن القرار لا يرتبط بالتطورات في اليمن والتدهور الأمني الحاصل فيه، والذي أعلنت القاهرة على خلفيته الوقوف إلى جانب الرياض والتحالف العربي في ضرب جماعة الحوثي.

وبحسب ما أكده البيت الأبيض، فقد أخطر أوباما الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بأنه اعتباراً من عام ٢٠١٨، فإن التمويل الأمريكي سيوجه بشكل خاص نحو برامج تتعلق بمكافحة الإرهاب وضمان الأمن بمنطقة سيناء، وقالت الناطقة باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي، برنادي تميهان، إن هذا التطور "سيتيح ضمان التأكد من إنفاق المساعدات الأمريكية على برامج تضمن تحقيق الرؤية المشتركة للبلدين في ضمان أمن المنطقة وإلحاق الهزيمة بالجماعات الإرهابية.

كما استند أيضا الرئيس الديمقراطي على عدة مرتكزات برزت واضحة في تلازم التنمية والديمقراطية، أيضا القبول بكافة التيارات والقوى السياسية، مع اعتماد الوسائل وآليات التكنولوجيا الحديثة، ودمج القوى الصلبة والمرنة.

وانتهجت واشنطن مجموعة من الآليات في مقدمها القبول بالأمر الواقع مع التوصيات بضرورة الانتقال السلمى، مع الدعم السريع لمصالحها الاستراتيجية، وتطبيق رؤيتها والأهم مراعاة وحماية الأمن الإسرائيلي.

وبقدوم ثورة ٣٠ يونيه، ارتأت الولايات المتحدة ضرورة تغيير سياساتها تجاه مصر ومن ثم تحقيق مصالحها، عبر التأكيد على صدق النوايا تجاه مصر، مع الاستفادة من السياسات القديمة وعدم تكرارها، والأهم النظر إلى المعونات الموجهة لمصر

النتائج والتوصيات:

باستعراض العلاقات المصرية - الأمريكية، وفي ظل الإدارتين الديمقراطية والجمهورية، خلصت الدراسة إلى عدم تغير طبيعة العلاقات، حتى مع تغير الإدارة من الديمقراطية إلى الجمهورية، ذلك لثبات محددات بعينها، شكلت الأسس الحاكمة للعلاقات بين الجانبين أهمها:

- تحقيق مصالح الولايات المتحدة وأهدافها

- تأمين مصالح حلفائها
- صد الجماعات المتطرفة والقادمة من الشرق

فقد اقتصر التغيير على آلية وأساليب إدارة العلاقات بين البلدين، لكن ظلت الأهداف والمصالح كما هي، فالنظام السياسي الأمريكي هو نظام ديمقراطي يسوده القانون والدستور، ويقتضى التعددية بكافة صورها، ومن خلال تناول طبيعة النظام الأمريكي، فإنه نظام ديمقراطي يسوده القانون والدستور، يقتضى التعددية بكافة صورها، الحقوق والحريات أهم سماته، كما يقتضى الفصل التام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مع محاولة خلق حالة من التوازن، هو أيضا نظام فيدرالي يحكم من خلاله حكومة فيدرالية، السلطة التشريعية ممثلة في الكونجرس، ويشكله مجلسي النواب والشيوخ، القضاء الأمريكي مستقل عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وغير مسيس وإن كان الرئيس الأمريكي منوط به تعيين قضاة المحاكم الفيدرالية.

كما توصلت الدراسة إلى أن ثبات العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، يحدده مجموعة من المطالب أهمها: انفتاح واسع بين الجانبين ودبلوماسية جادة، مع إيجاد أرضية مشتركة مع تبني المواقف الموحدة إزاء القضايا الدولية والإقليمية، عدم تبعية العلاقات المصرية- الأمريكية لأي علاقات أو أهداف أخرى من شأنها تقوية العلاقات أو حتى المساهمة في تراجعها، أي أن تكون العلاقات بين الجانبين مستقلة وغير خاضعة للمتغيرات، اعتماد مفاهيم المباحثات والمكاشفات والأهم الدبلوماسية في دعم وتنسيق العلاقات بين الجانبين، مراعاة أهداف الولايات المتحدة والمتمثلة في أمن إسرائيل، تسهيل عمليات المرور بقناة السويس، أيضا مراعاة مصالحها بالمنطقة وتعزيز التعاون معها، الأخذ في الاعتبار مصالح مصر، وأهمها توفير المعونات اللازمة، الدعم اللوجيستي، مراعاة دورها الريادي على المستويين الدولي والإقليمي.

ويمكن استخلاص بعض التوصيات من الدراسة على النحو التالي:

- التعويل على المراكز البحثية في الخروج بالأبحاث والمقاربات، من أجل التعاطي الدائم مع العلاقات المصرية-الأمريكية، ومن ثم حسن إدارتها، واتخاذ الاحتياطيات تجاه أية توترات، إن وجدت

- البناء على العلاقات القائمة، كونها استراتيجية وتتمتع بقدر من التقارب بين البلدين، مع تركيز مصر على دعم رياديتها بالمنطقة، ومن ثم حفظ ثقلها على المستويين الدولي والإقليمي.
- تقريب وجهات النظر، وإجراء المناقشات بصفة مستمرة، وعليه يتم الوصول إلى نقاط اتفاق بشان القضايا المعاصرة وعلى مستويات عدة
- أن تتجه القاهرة إلى تنويع علاقاتها، ما بين الشرق والغرب، وأن تتجه أيضا إلى التركيز على دبلوماسيتها المعتادة، من حيث الرصانة، وخلق حالة من التوافق الدائم في علاقاتها ببقية الدول
- ضرورة أن يشتمل الحوار الاستراتيجي بين الجانبين المصري-الأمريكي، على قدر أكبر من المسئولية، وأن يمتد من المستويات الرفيعة إلى بقية المستويات بالإدارة المصرية، وعلى نحو يضمن حفظ مصالح الجانبين وثوابتهما

المراجع:

(١) بيتر سوتش، جوانيتا إلياس: **"أسس العلاقات الدولية**. ترجمة منير محمود بدوى السيد، النشر العلمي للمطابع، الرياض، ٢٠١٣، ص٣.

(٢) أحمد وهبان: **"النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثا وإى لمريشامير "دراسة تقويمية"**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلة العلمية يوليه، ٢٠١٦، ص٣.

(٣) عامر مصباح: **"الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية"**. بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٦، ص٣٥٤.

(٤) حقى توفيق سعد: **"مبادئ العلاقات الدولية"**، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٦، ط٣.

(٥) على الدين هلال: **"أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٨٢"**، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص٢٣.

(6) Easton,D.:A **System Analysis of Political Life New York: Willy& Sons**; 1965

(7) Montisqueieu, **DeL'esprits des Lois**, Editions Flammarion, Pairs, 2008,1184p.

(٨) غيث طلال فايز المجالى ، فايز شرارى سلامة الزريقات: **"العلاقات المصرية ـ الأمريكية في الفترة ٢٠٠١ـ٢٠١٠"**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة- عمادة الدراسات العليا، ٢٠١٤، ص٥١.

(9) Ann Dimitrova , **obama,s foreign policy; Between Pragmatic Realism and smart Diplomacy PHD Professor in international relations Esce**. Paris, 28 March 2011.p60

(10) In dergeetParmar and Michael cox .**soft power and u.s foreign policy** …op.cit.p200-204

(11) Sarah Dutton, **Jennifer DePinto, Antony salvanto&fred Backus**," americans disapprove of obama's handling of Ukraine crisis CBS 25/3/2014in:
https://www.cbsnews.com

(12) Peter Bergen, "**Drone is Obama's weapon of choice**", CNN.com, 19/9/2012, at: http://www.cnn.com

(١٣) البدرى طاهر الصوان: **"الترويج للديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية"**، مجلة جامعة الزيتونة، العدد السابع عشر السنة الخامسة، ٢٠١٦م، ص ٦٩-٧٠.

(١٤) **كلمة أوباما خلال فعاليات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠١٠**، منشورة على الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١١/٢٠

https://www.radiosawa.com

(١٥) خالد عوض عقلة الدهام، عبد القادر محمد فهمى الطائر: **"الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد أوباما ٢٠٠٩ـ٢٠١٧"**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠١٨ ص٧٩

(١٦) **تقرير منشور على دويتشيه فيليه ٢٠١٦**

https://www.dw.com

(١٧) **ماثيور ودس: الولايات المتحدة الأمريكية من بعد القطبية الأحادية**، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط ٢٠١٣ ،١، ص١٩٨

(18) Sara Sophia lowden: **expanding militarization of the us southern Border through immigration reform** ,bachelor thesis, university of Arizona , December 2013

(١٩) خالد عوض عقلة الدهام، عبد القادر محمد فهمى الطائر: **"الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد أوباما ٢٠٠٩-٢٠١٧"**، مرجع سبق ذكره ص٥٧-٥٨.

(٢٠) ليلي احمد السيد: **"السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة أمريكا اللاتينية بين عهدي أوباما وترامب"**، رسالة ماجستير جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية؛٢٠٢١ ص١٤٥

(٢١) **الهيئة العامة للاستعلامات**، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٨/٢٩

https://www.sis.gov

(٢٢) أحمد السيد أحمد، إيمان شادي: **"الاستمرارية والتغير في السياسة الأمريكية تجاه مصر رؤية مقارنة بين إدارتى بوش وأوباما ٢٠٠٤-٢٠١٢"**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٥، ص١٧٤-١٧٥

(٢٣) خير الدين حسين، **"حول الربيع الديمقراطي العربي: الدراسات المستفادة"**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة ٣٣، العدد ٣٨٦، أبريل ٢٠١١ ص ٧-١٥

(٢٤) رانيا أبو شمالة: **"أهم القواعد العسكرية في المنطقة العربية...التواجد والنفوذ"**، بحث منتدى السياسات العربية

https://www.alsiasat.com

(٢٥) سعيد عكاشة: **"ثورة ٢٥ يناير في ذكراها الخامسة: محاولة للتقييم"**، تحليل منشور على مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بتاريخ ٢٠١٦/٢/٧

https://acpss.ahram.org

(٢٦) جواد أحمد وآخرون: **"استراتيجية الثورات العربية خارج التدخلات الأجنبية"**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط ، ٢٠١١، ص٣٥-٤٣

(٢٧) ريهام مقبل: **"داخل الجماعة: رؤية أمريكية لمستقبل الإخوان المسلمين بعد ثورة يناير"**، تحليل منشور على السياسة الدولية ٢٠١١/١٠/٢٠

https://www.siyassa.org

(٢٨) معتز على: **الأخطاء القاتلة لمرسي في السياسة الخارجية.. لماذا فشل الإخوان؟**، مقال منشور على الجزية، ٢٠١٩، ٢٩ أبريل. تاريخ الدخول 1/10/2024

https://www.ajnet.me/blogs

(٢٩) ناجح إبراهيم: **لماذا فشل الإخوان في الحكم"**، مقال منشور على الشروق ٢٠٢٠/١/٣١
https://www.shorouknews.com

(٣٠) **الهيئة العامة للاستعلامات**، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١٢/١
https://www.sis.gov.eg

(٣١) **الهيئة العامة للاستعلامات** ٢٠٢٣/٦/٢٣
https://www.sis.gov.eg

(٣٢) احمد سيد أحمد، إيمان شادي: "الاس**تمرارية والتغيير في السياسة الأمريكية تجاه مصر رؤية مقارنة بين إدارتي بوش وأوباما ٢٠٠٤-٢٠١٢"**، مرجع سبق ذكره، ص١٧٦

(٣٣) أحمد زيد دوجان وآخرون: **السياسة الأمريكية تجاه مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية**، رسالة ماجستير الأردن: جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة؛٢٠١٥، ص١٤١

(٣٤) المركز الديمقراطي العربي: ال**معونة الأمريكية لمصر: مرحلة الغزل العنيف بحث المركز الديمقراطي العربي سبتمبر ٢٠١٧.**
https://democraticac.de

(35) https://arabic.cnn.com- 23/11/2023تاريخ الدخول